

عمليات البضاعة

في بداية الامر لابد من التفرقة بين نوعي الأصول وهما .

أولاً: الأصول الثابتة

هي الأصول المعمرة التي تشتري بغرض الاستعمال وليس بغرض البيع

وتدرج الأصول الثابتة في الميزانية مرتبة طبقاً للبنود الأكثر ثباتاً أي التي تبقى في المنشأة لفترة أطول أولاً ثم التي تبقى... لفترة أقل وهكذا

وتتكون الأصول الثابتة من الأراضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال والعدد والأدوات وأثاث ومعدات المكاتب

وهذه الأصول غير مخصصة للبيع ولكنها تستخدم في أنشطة الشركة لتصنيع وتخزين منتجاتها

ثانياً: الأصول المتداولة

* يعد الأصل من الأصول المتداولة إذا توافر به أحد الشروط الأربعة الآتية

1- النقدية وما في حكمها بشرط ان لا يكون هناك قيد على استخدامها مثل الرهن أو الحجز

2- يسهل تحويلها الى نقدية خلال أقل من سنة

3- أن يتم الاستحواذ على الاصل بغرض المتاجرة .-

أن يسهل تحويلها الى نقدية خلال دورة التشغيل العادية حتى ولو كانت أكثر من سنة .

ونحن بدورنا سوف نتطرق الى عمليات البضاعة في طرفي العملية المالية أي سجلات المشتري وسجلات اباتع وكما يلي.

أولاً : بضاعة اول المدة

تمثل رصيد بضاعة أول المدة قيمة مخزون بضاعة آخر المدة للفترة السابقة مقوماً بالتكاليف حيث أن بضاعة أول المدة لهذا العام هي نفسها بضاعة آخر المدة العام السابق وتبقى هذه البضاعة ضمن الاصول المتداولة من بداية العام وحتى نهايته وفي نهاية العام يتم تحويل هذا الرصيد من الاصول المتداولة ليتحول الي مصروف بقائمة الدخل.

ثانياً:

Sales and purchases عمليات البيع والشراء

يتمثل النشاط الرئيسي للمنشآت التجارية في شراء البضائع بغرض إعادة بيعها وتحقيق أرباح ، أما مشتريات المنشأة من الأصول التي يتم إقتناؤها بغرض مزاوله النشاط فإنها لا تعتبر من ضمن المشتريات وإنما بمثابة أصول وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة نشاط المنشأة هو العامل الرئيسي في تحديد ما إذا كانت المشتريات بمثابة بضاعة بغرض البيع أو أصل يستخدم في مزاوله النشاط فالسيارات بالنسبة لمعارض بيع السيارات تعتبر بضاعة لأنه يتم شرائها بغرض إعادة بيعها في حين أن السيارات بالنسبة لمنشأة أخرى لا تزال نفس النشاط تعتبر أصل ثابت وعلى هذا الأساس فإن السيارات بالنسبة للمنشأة الأولى تعالج عند الشراء في حساب المشتريات وعند البيع في حساب المبيعات بينما تعالج تلك السيارات كأصول ثابتة بالنسبة للمنشأة الثانية .

والمعالجة المحاسبية لعمليات البيع والشراء في سجلات الطرفين.

مثال: اشترى احمد بضاعة من محمود بمبلغ 1000000 دينار

سجلات المشتري (احمد)	سجلات البائع (محمود)
من ح/ المشتريات الى ح/ الصندوق او المصرف او ح/ الدائنون حسب طبيعة العملية	من ح/ الصندوق او المصرف او ح/ المدينون الى ح/ المبيعات

ثانيا : مردودات ومسموحات المشتريات ، مردودات ومسموحات المبيعات .

قد يتضح للمنشأة عند استلام وفحص البضاعة المشتراه وجود كميات غير مقبولة وقد يكون ذلك راجعاً للأسباب الآتية عدم مطابقة البضاعة المشتراه للمواصفات المتفق عليها بين المنشأة والمورد ، او انها تالفة تلف كلي فيتم الاتفاق بين الطرفين على ارجاع البضاعة فيطلق عليها مردودات وتسمى مردودات مشتريات او خارجة في سجلات المشتري ومردودات مبيعات او داخلة في سجلات البائع وتثبت بالقيود التالية في سجلات الطرفين.

سجل المشتري	سجل البائع
من ح/ الصندوق او المصرف او ح/ الدائنون الى ح/ مردودات المشتريات	من ح/ مردودات المبيعات الى ح/ الصندوق او المصرف او ح/ المدينون

او يتم الاتفاق بين الطرفين على بقاء البضاعة مع السماح بتنزيل جزء من قيمة البضاعة ويطلق عليها هنا مسموحات المشتريات في سجلات المشتري ومسموحات المبيعات في سجلات البائع وتعالج بنفس طريقة المردودات وفي اغلب الأحيان يطلق حساب واحد فقط هو مردودات ومسموحات المشتريات ومردودات ومسموحات المبيعات..

ثالثا: مصاريف الشراء والبيع.

يتم معالجة المصاريف حسب شروط تسليم البضاعة وكما يلي.

Point F. O.B. Shipping شرط التسليم محل البائع

وبمقتضى هذا الشرط يتحمل المشتري مسؤولية نقل البضاعة منذ وضعها على وسيلة النقل المستخدمة في مكان البائع حتى وصول البضاعة الى مخازن المشتري وفي هذه الحالة يعتبر المشتري هو المسؤول قانونيا عن البضاعة اثناء عملية النقل ويترتب على هذا الشرط ان يقوم المشتري بتحمل كافة المصروفات الناشئة عن عملية النقل من تكلفة وتأمين .

ويثبت القيد في سجلات المشتري فقط اما البائع فلا يثبت قيد محاسبي لانه لا يتحمل بها اما المشتري فتعالج كما يلي.

* تعتبر من كلفة المشتريات وتحمل على حساب المشتريات .

من ح/ المشتريات

الى ح/ الصندوق او المصرف.

** تحمل على حساب مصاريف الشراء ويثبت القيد التالي.

من ح/ مصاريف الشراء

الى ح/ الصندوق او المصرف

*** تحمل على حسابات مستقلة ويثبت القيد التالي.

من مذكورين

ح/ مصاريف نقل المشتريات

ح/ التامين على المشتريات

ح/ عمولة الشراء

الى ح/ الصندوق او المصرف

****F.O.B destination** - شرط التسليم محل المشتري

وتعني ان الباع يتحمل كافة المصاريف المتعلقة بنقل البضاعة حتى تصل الى مخازن المشتري وفي هذه الحالة يكون الباع هو المسؤول قانونيا عن البضاعة خلال عملية النقل وبالتالي لا يترتب في هذه الحالة على المشتري ان يتحمل مصاريف نقل البضاعة المشتراة.
ويثبت القيد في سجلات الباع وكما يلي.

من ح/ مصاريف البيع

الى ح/ الصندوق او المصرف

*****التسليم في نقطة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين** وهنا كل طرف يتحمل بجزء من المصاريف
ويثبت القيد في سجلات الطرفين وكما يلي.

سجل الباع	سجل المشتري
من ح/ مصاريف البيع الى ح/ الصندوق او المصرف	من ح/ مصاريف الشراء الى ح/ الصندوق او المصرف